وزارة العدل
Ministry of Justice

اعلان صادر عن وزارة العدل

ترغب وزارة العدل بالتعاون مع المشروع الأوروبي لدعم سيادة القانون/ الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID) بتوظيف خبير محلي على المدى القصير للعمل لمدة 19 يوما على موضوع تقييم استراتيجية الإعلام والتواصل لقطاع العدالة الأردني ٢٠١٨-٢٠٢١ وفقا للمتطلبات التالية:

- **الملف الشخصي للخبير والخبرة المطلوبة:**

- شهادة جامعية في الصحافة والإعلام أو العلوم السياسية أو القانون أو علم الاجتماع أو الهندسة أو الاقتصاد
- مطلوب معرفة محددة بعمليات التخطيط الاستراتيجي ومنهجيات التقييم.
- يفضل الخبرة السابقة في إجراء تقييم السياسات العامة
- يفضل الخبرة السابقة في صياغة الاستراتيجيات العامة أو خطط العمل أو السياسات العامة
- تعتبر المعرفة بقطاع العدالة في الأردن ميزة قوية
- خبرة مهنية لا تقل عن ١٠ سنوات
- أردني الجنسية

الرجاء إرسال السيرة الذاتية CV باللغة العربية والانجليزية قبل تاريخ ٢٠٢١/٨/٣١ على البريد الالكتروني jobs@moj.gov.jo

وزارة العدل
Ministry of Justice

برنامج الاتحاد الأوروبي"دعم سيادة القانون في الأردن"
"الوصول إلى العدالة والتمكين القانوني في الأردن: نحو نظام فعال ومستدام للمساعدة القانونية"

الشروط المرجعية
"النشاط ٤,٢,١ "
تقييم استراتيجية الإعلام والتواصل لقطاع العدالة الأردني ٢٠١٨-٢٠٢١

١. معلومات عامة

١,١ خلفية المشروع

يقدم برنامج "دعم برنامج سيادة القانون" الممول من الاتحاد الأوروبي في الأردن مساعدة فنية تكمل دعم موازنة القطاع بموجب عقد إصلاح القطاع. تم تنفيذها بموجب الاتفاقية المالية بين الاتحاد الأوروبي وحكومة الأردن، والتي تم التوقيع عليها في 11 تشرين الثاني 2018. تم تصميم برنامج سيادة القانون لتنفيذ توصيات اللجنة الملكية لتطوير القضاء وتعزيز سيادة القانون، الصادرة في شهر شباط من عام 2017. كما يدعم البرنامج تنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع العدالة(2017-2021)، واستراتيجية العدالة الجزائية (2017-2019)، والخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2016-2025)، ورؤية 2025.

سيتم توجيه المساعدة الفنية والإجراءات التكميلية لدعم مؤسسات العدالة لتنفيذ الإصلاحات من خلال تفويض التعاون لوكالات التنمية في الدول الأعضاء (الوكالة الفرنسية للتنمية التي تقود الإجراءات، جنبًا إلى جنب مع الوكالة الألمانية، والوكالة الاسبانية) إلى جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة لإجراءات التعاون القانوني الدولي.

وقعت الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي على اتفاقها مع الاتحاد الأوروبي في تاريخ (2018/12/21) وستنفذ برنامج تعزيز مأسسة نظام المساعدة القانونية العامة. يتم توجيه المكون الخاص بالوكالة الاسبانية من خلال مشروع "الوصول إلى العدالة والتمكين القانوني في الأردن: نحو نظام مساعدة قانونية فعال ومستدام" مع هدفين رئيسيين: تطوير المساعدة القانونية بشكل أكبر لتسهيل الوصول إلى العدالة للمستضعفين (الهدف الاستراتيجي 1) وزيادة الوعي القانوني للمواطنين بحقوقهم بموجب القانون (الهدف الاستراتيجي 2)

يقدم المشروع بشكل أساسي المساعدة الفنية لتعزيز قدرات المؤسسات الأردنية في قطاع العدل في تقديم المساعدة القانونية. ستستند القيمة المضافة للتعاون الإسباني على الخبرة المؤسسية القوية في تقديم المساعدة القانونية والتعاون مع نقابة المحامين في إسبانيا.

وتشمل المساعدة الفنية تقديم الدعم لوزارة العدل الأردنية في المراجعة التشريعية المتعلقة بصندوق المساعدة القانونية الشاملة وأنظمته والإجراءات الإدارية وتقديم المشورة الفنية لإجراء التعديلات اللازمة على النموذج الحالي ودعم تنفيذ التدابير المعتمدة، ودعم عملية الحوار مع الجهات الرئيسية المعنية (وزارة العدل - والمجلس القضائي ، ونقابة المحامين الأردنية ، ومنظمات المجتمع المدني) لتحديد وإنشاء نموذج مستدام للمساعدة القانونية والتدريب وحملات التوعية للمواطنين ولا سيما الفئات المستضعفة، حول سيادة القانون والوصول إلى العدالة.

سيتم تنفيذ المشروع من خلال منح لبعض مؤسسات قطاع العدل في الأردن من أجل تنظيم بعض أنشطة المساعدة الفنية.

وزارة العدل
Ministry of Justice

النتائج الرئيسية المتوقعة هي:

الهدف الاستراتيجي 1	النتيجة المتوقعة 1	وضع إستراتيجية وخطة عمل للتنفيذ التدريجي لنظام مساعدة قانونية شامل.
	النتيجة المتوقعة 2	يقدم الصندوق الحالي للمساعدة القانونية المجانية خدمات فعالة لجميع المستفيدين بموجب القانون
	النتيجة المتوقعة 3	تعزيز قدرات موظفي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في قطاع العدل و تنمية معرفتهم بالإطار القانوني والإداري الجديد
الهدف الاستراتيجي 2	النتيجة المتوقعة 4	اعتماد استراتيجية الاتصال المؤسسي بشأن نظام العدالة والجهات الحكومية الأخرى في قطاع العدالة، بعد عملية حوار عام مع منظمات المجتمع المدني والتي تم تنفيذها في البداية من خلال ثلاث حملات توعية
	النتيجة المتوقعة 5	يستخدم المواطنون الأردنيون الذين يواجهون النزاعات، وخاصة الفئات المستضعفة، خدمات المساعدة القانونية من خلال المؤسسات والمنظمات التي تشكّل جزءا من النظام على مستوى الدولة

١,٢. خلفية النشاط

لتوفير إطار مرجعي للخطاب الإعلامي لمؤسسات العدالة، بما فيها المجلس القضائي ووزارة العدل والمعهد القضائي، تمت الموافقة على استراتيجية الإعلام والتواصل لقطاع العدالة الأردني ٢٠١٨-٢٠٢١.

بُنيت الاستراتيجية على أربعة أهداف استراتيجية: (١) تطوير الهيكل المؤسسي لمؤسسات قطاع العدل في مجال الإعلام والتواصل (٢) تطوير مبادئ وسياسات إرشادية تساهم في تعزيز ثقة الناس في المؤسسات القضائية (٣) بناء شراكة فاعلة بين قطاع العدل والإعلام وفق أفضل المعايير والممارسات ٤) زيادة الوعي وثقافة الإعلام القضائي بين المعنيين بقطاع العدالة.

مع اقتراب نهاية فترة تنفيذ الاستراتيجية المذكورة، يلزم إجراء تقييم شامل لتنفيذها من أجل التخطيط لاستراتيجية جديدة.

إنّ الاستراتيجية نفسها هي استمرار للجهود السابقة لتنسيق الاتصال في قطاع العدالة مثل استراتيجية الاتصالات والعلاقات العامة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) التي وضعتها وزارة العدل.

٢. هدف المهمة ومنهجيتها

إجراء تقييم لاستراتيجية الإعلام والتواصل لقطاع العدالة الأردني (يشار إليها فيما يلي بالاستراتيجية). سيعتمد التقييم على معايير التقييم الستة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الفعالية والملاءمة والترابط المنطقي والكفاءة والتأثير والاستدامة)

على وجه الخصوص، إنّ التقييم سوف:

- يقيّم مدى تحقيق الأهداف الأربعة للاستراتيجية ويقيس مؤشرات الأداء ال٢٩.
- يحدد ما إذا كانت النتائج تساهم في الهدف العام للاستراتيجية المتمثل في توصيل الرسائل بشكل فعال بطريقة منسقة.
- يحدد مدى استجابة أهداف الاستراتيجية وتصميمها للاحتياجات والأولويات المؤسسية.
- يحدد توافق الاستراتيجية والتفاعلات مع الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدالة والاستراتيجيات الأخرى ذات الصلة مثل استراتيجية العدالة الجنائية، وكذلك استراتيجيات وسائل الإعلام والاتصالات وخطط عمل الشركاء الثلاثة
- يقيّم مدى تحقيق الاستراتيجية لنتائجها بطريقة اقتصادية وفي الوقت المناسب.
- يقيّم مدى تأثير الاستراتيجية سواء تأثيرات إيجابية أو سلبية، مقصودة أو غير مقصودة، وذات مستوى أعلى.
- يحلّل ويقدّم توصيات بشأن فوائد استمرار الاستراتيجية بمرحلة جديدة.

قبل الشروع في التقييم، يجب على المقيّم / المقيّمين إعداد خطة زمنية تتم الموافقة عليها من قبل إدارة التخطيط والتطوير المؤسسي التي ستتلقى أيضًا النتائج النهائية للموافقة المؤسسية.

سيستند التقييم إلى مراجعة مكتبية للوثائق ذات الصلة، والمقابلات شبه المنظمة ومجموعات التركيز مع المؤسسات الشريكة وأصحاب المصلحة الرئيسيين بما فيهم: وحدة الإعلام والاتصال في المجلس القضائي، وإدارة الاتصالات والإعلام وإدارة التخطيط والتطوير المؤسسي في وزارة العدل، ووحدة الاتصال والتعاون الدولي في المعهد القضائي.

من المتوقع أن يقوم المقيّم بعرض نهائي للنتائج على الشركاء. سيتم تنظيم الحدث من قبل وزارة العدل ووحدة تنسيق المشروع.

٣. المنجزات

- خطة العمل مع الإطار الزمني
- التقرير النهائي - تقييم إستراتيجية الإعلام والتواصل لقطاع العدالة الأردني باللغة العربية
- عروض للنتائج مع قائمة ثابتة من التوصيات للمرحلة التالية، والقضايا التي يجب مراعاتها أثناء التحضير لاستراتيجية التواصل الجديدة للقطاع.

٤. الخبرة المطلوبة

الملف الشخصي:	• شهادة جامعية في الصحافة والاتصال، العلوم السياسية، القانون، علم الاجتماع، الهندسة أو الاقتصاد • مطلوب معرفة محددة بعمليات التخطيط الاستراتيجي ومنهجيات التقييم. • يفضل الخبرة السابقة في إجراء تقييم السياسات العامة. • يفضل الخبرة السابقة في صياغة الاستراتيجيات العامة أو خطط العمل أو السياسات العامة.

وزارة العدل
Ministry of Justice

	• تعتبر المعرفة بقطاع العدالة في الأردن ميزة قوية. • خبرة مهنية لا تقل عن ١٠ سنوات • أردني الجنسية

٥. وصف المهمة

الموقع:	عمان
اللغة	العربية
أيام العمل	١٩ يوم
الفترة المثلى للتنفيذ	٢٠٢١